أبرز ملامح التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2022

في السنة المالية 2022، ارتبطت المؤسسة بتقديم مستوى قياسي من التمويل بلغ 32.8 مليار دولار إلى شركات ومؤسسات مالية خاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، في وقت تتصدى فيه اقتصادات هذه البلدان لتداعيات الأزمات العالمية المتفاقمة.

رسالة من مختار ديوب

المدير المنتدب لمؤسسة التمويل الدولية

مضاعفة الجهود في وقت يسوده عدم اليقين.

يعكس عنوان تقريرنا السنوي لهذا العام تصميمنا على المضي قدماً، بعزم لا يفتر، عندما تشتد حاجة العالم إلينا.

ففي بيئة تكتنفها أوجه عدم اليقين، تصبح مواجهة التحديات المتزايدة بحسم وتصميم هي السبيل الوحيد للمضي قدماً.

التحديات العالمية

لقد أدى بطء معدلات التطعيم في بلدان العالم النامية وظهور متحورات جديدة إلى إطالة أمد تداعيات جائحة كورونا، وأحدثت الحرب الدائرة في أوكرانيا أزمة إنسانية في المنطقة، وتسببت في خلق أزمة غذاء عالمية، وزادت من تعطل سلاسل الإمداد العالمية. كما أدى ارتفاع معدلات التضخم إلى تفاقم حدة الفقر وشكل خطراً على الاستثمارات الأساسية في الأسواق الصاعدة. ودقت الظواهر المناخية الأكثر تواتراً وحدةً ناقوس الخطر إزاء عواقب الاستخفاف بتغير المناخ على كوكب الأرض.

وتشير هذه التحديات مجتمعة إلى حقيقة وحيدة هي أنه لا عودة إلى ما كنا عليه في السابق. فقد صرنا داخل واقع جديد يتطلب شراكات جديدة وأنماط تفكير خلاقة تمهد الطريق لبناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولاً للجميع.

ما الذي يتطلبه هذا "الواقع الجديد" من مؤسسة التمويل الدولية؟ لقد ظل التفكير في هذا الموضوع يشغل ذهني طوال العام. ولكم يملؤني عظيم الفخر بما أنجزه فريق عملنا بالمؤسسة في مواجهة حالة غير مسبوقة من عدم اليقين وتزايد الأوضاع الهشة في مختلف أنحاء العالم. فقد كانت السنة المالية 2022 سنة قياسية أخرى، إذ بلغ إجمالي ارتباطات الاستثمار 32.8 مليار دولار. وأدت هذه الاستثمارات إلى إنشاء مراكز تصنيع إقليمية يمكنها إنتاج اللقاحات والسلع الأساسية الأخرى، وساعدت على تدفق حركة التجارة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وحافظت على مسار المشروعات المناخية وسط أجواء القلق الاقتصادي الذي كان يمكن أن يخرجها عن مسارها المرسوم.

وعندما أنظر إلى الوراء وأتفكر في مجمل ما أنجزته مؤسسة التمويل الدولية، يبدو لي أن ثمة قاسماً مشتركاً، ألا وهو: قدرة المؤسسة على تحدي حالة عدم اليقين والتحفيز على تحقيق نواتج من شأنها إحداث تغيّر إيجابي في حياة الناس، وقدرتها على مضاعفة الجهود في أشد الظروف صعوبة وحفولاً بالتحديات، واستقطاب جهات أخرى لمد يد العون والمساعدة، واستعدادها لتحمل المخاطر واقتناص الفرص.

بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات

تتحمل البلدان في مختلف أنحاء العالم حالياً وطأة أزمات متزامنة. وهي تشعر بضغوط قوية تشدها نحو الانكفاء على الذات، وتعزيز الموارد، والتركيز على شواغلها المحلية. غير أن إيجاد دول قوية وخلق روابط عالمية وثيقة ليست أهدافا متعارضة، ولا ينبغي أن تكون كذلك.

وللحفاظ على تدفق التجارة عبر الحدود في الأوقات المضطربة، ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم مبالغ قياسية لمساندة تمويل التجارة إلى الأسواق الصاعدة، ولا سيما البلدان منخفضة الدخل.

وثمة مثال آخر على ما هو ممكن وهو بناء سلاسل إمداد طبية للتصدي للجائحة. فمنذ مارس/آذار 2020، قامت المؤسسة باستثمار وتعبئة أكثر من 2.2 مليار دولار للمساعدة في إيصال اللقاحات ومعدات الحماية الشخصية والمستلزمات الطبية إلى بلدان الأسواق الصاعدة، وركزت بشكل خاص على المنشآت الإقليمية وقنوات التوزيع في أفريقيا التي يمكن أن تخدم السكان المحليين لفترات طويلة بعد انحسار أزمة كورونا.

إن الآثار المحتملة لهذا النهج تتجاوز كثيرا قطاع الرعاية الصحية. إذ إننا نرى أن ثمة فرصاً مماثلة لبناء منظومات قادرة على الصمود في مجالات مثل الزراعة – ومن ثم الأمن الغذائي - والإسكان. ونحن، في واقع الأمر، نعتزم استخدام منصتنا للصحة العالمية كنموذج للتصدي لانعدام الأمن الغذائي وتوجيه المساعدات إلى المزارعين ومصنعي الأغذية وموزعي الأسمدة في البلدان النامية.

وسنواصل أيضاً دعم الفرص التي تربط الأفراد بالتدريب والموارد الرقمية ورأس المال لتأسيس منشآت الأعمال. وهذه الاستثمارات تشكل عنصراً أساسياً في حفز المحركات الاقتصادية للأسواق الصاعدة وتشجيع أنواع الابتكار التي يمكن أن تعيد تشكيل العالم.

التنمية متعددة الأبعاد

فلنلقِ نظرة متفحصة على أزمة الطاقة في بلدان العالم النامية، حيث لا يزال هناكَ 600 مليون شخص في أفريقيا وحدها محرومون من الكهرباء. إن الحاجة إلى معالجة هذه المسألة ليست موضوعاً للنقاش أو الأخذ والرد. ورغم ذلك، فإن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ تعني أننا لا نستطيع أن نعالجها بالطريقة نفسها التي اعتدنا عليها دائماً. فنحن بحاجة إلى تلمُّس مسار جديد في الفترة المقبلة: مسار يجمع بين أوجه التقدم في التكنولوجيات المستدامة، والاستثمارات الهائلة في أنشطة التكيف معولين في ذلك على الاتفاقيات التجارية وأدوات التمويل المبتكرة. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سننجح من خلالها في توفير إمدادات الكهرباء لأفريقيا - مع الحد من الانبعاثات الكربونية في صناعة تُعد من أكبر المصادر المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة في العالم - ومساعدة البلدان متوسطة الدخل على التحوّل باتجاه الطاقة النظيفة.

وهذا مجرد مثال واحد للتنمية متعددة الأبعاد، لكن هناك عدداً لا يحصى من الأمثلة الأخرى. إننا بحاجة إلى زيادة إمكانية حصول منشآت الأعمال الصغيرة على رأس المال، ودعوة المزيد من النساء والأقليات غير الممثلة تمثيلاً كافياً للمشاركة. ونحن بحاجة كذلك إلى بناء وحدات سكنية بتكلفة معقولة والاستثمار في مواد بناء أكثر استدامة.

من الصعب التقليل من قوة هذه الفرص، فهي تمتلك القدرة على إيجاد سيناريوهات حقيقية تعود بالنفع على مؤسسات الأعمال والدول والمجتمع الدولي بأسره. لكنها ستتطلب أيضاً جهوداً دؤوبة، وشراكات جديدة، وتعاوناً وثيقاً بين القطاعين العام والخاص ومنظمات التنمية الدولية، مثل مؤسسة التمويل الدولية.

بث المزيد من القوة في مؤسسة التمويل الدولية

في هذا الواقع الجديد، يجب علينا جميعا أن نشعر بالارتياح ونحن نتأهب للتصدي للمزيد من التحديات، وهو ما يعني تحمل المزيد من المخاطر والاستعداد لتوسيع محفظة استثماراتنا. علينا أن نرفع سقف طموحاتنا وأهدافنا من أجل مستقبل هذا العالم، أن نبذل المزيد، وأن نُخرج أفضل ما فينا في سبيل ذلك.

وقد اتخذت مؤسسة التمويل الدولية بالفعل الكثير من الخطوات المهمة لتلبية متطلبات هذه اللحظة. فنحن مستمرون في زيادة التزاماتنا المتعلقة بالمناخ، ونمضي على المسار الصحيح نحو مواءمة جميع الاستثمارات المباشرة مع شروط اتفاق باريس بحلول عام 2025. ونبني أيضا على إرثنا الذي راكمناه عبر الأجيال في وضع المعايير العالمية، أو إطلاق تصنيفات خضراء جديدة للمشروعات الصديقة للمناخ، أو إصدار إرشادات ومبادئ توجيهية للتمويل الأزرق لتعزيز الاقتصاد الأزرق وإنقاذ محيطاتنا.

كما أننا نواصل بناء قدراتنا على تحمل المخاطر دون خوف ملتزمين بالحكمة والحصافة. ونحن نعلم مدى أهمية استعدادنا لدخول الأسواق الحافلة بالتحديات، ومازلنا على عهدنا برسم مسارات تشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا. ونعتزم زيادة استخدامنا لأدوات التمويل المختلط للمساعدة في إعادة موازنة المخاطر التي تواجه مستثمري القطاع الخاص، وسنواصل الاستفادة من الفرص في الأفكار والابتكارات التي تحدث تغيرات جذرية. ونحن نعي أنه ليس بالإمكان أن يكتب النجاح لجميع الاستثمارات، ولكن الأثر المحتمل لتلك الاستثمارات التي يحالفها النجاح يفوق كثيراً التكاليف.

إنني أشعر ببالغ السعادة إزاء نمو برنامجنا للعمل التمهيدي الذي أصبح جزءاً رئيسياً من عملياتنا. وتعكف المؤسسة حالياً على تحويل تركيزها إلى تنفيذ مجموعة قوية من المشروعات المجدية تجارياً وتحويل هذه الأفكار إلى استثمارات من شأنها أن تحدث تحولات جذرية وتخلق أسواقاً جديدة أو توسع أسواقاً قائمة بالفعل، بما في ذلك في البلدان الهشة.

ولكن، وبرغم كل تلك المبادرات، مازال هناك الكثير مما يمكننا، بل يتعين علينا، القيام به. وهذا هو ما دعانا إلى اتخاذ إجراءات استباقية لتحسين كيفية عمل المؤسسة في مختلف أنحاء العالم. ونعكف حالياً على إدخال تغييرات في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأطر اتخاذ القرارات التي من شأنها إزالة جدران العزلة في عملنا، وتشجيع زيادة أواصر التعاون، وتبسيط عملية اتخاذ القرار

"ففي بيئة تكتنفها أوجه عدم اليقين، تصبح مواجهة التحديات المتزايدة بحسم وتصميم هي السبيل الوحيد للمضي قدماً."

حتى يتمكن موظفونا في المكاتب الميدانية، الذين يدركون جيداً الأوضاع السائدة على أرض الواقع، من الاستجابة بسرعة وفعالية لاحتياجات الجهات المتعاملة معنا.

ويحدوني الأمل في أن تساعد هذه التغييرات على رفع كفاءة مؤسسة التمويل الدولية في المستقبل. إنني أطمح إلى أن نكون مؤسسة تتبنى التغيير وترعى المواهب، وأن نتمتع بثقافة تتسم بالتنوع والحيوية تشمل الجميع ولا تستثني أحداً. إنني ببساطة لا أرغب في أقل من أن نكون في مركز الصدارة في مجال التنمية العالمية - من أجل الجهات المتعاملة معنا، والسكان والمجتمعات المحلية التي نخدمها، وأنفسنا.

إن الواقع الجديد ليس أمراً ينبغي أن نخشاه، بل هو أمر ينبغي أن يلهم عملنا نحو غد أفضل وأكثر إشراقاً.

مختار ديوب
المدير المنتدب

أبرز أنشطة عمليات مؤسسة التمويل الدولية

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2022	2021	2020	2019	2018
ارتباطات الاستثمار[1]	32,825	31,500	28,430	24,890	30,699
ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	12,569	12,474	11,135	8,920	11,629
عدد المشروعات	296	313	282	269	366
عدد البلدان	68	71	67	65	74
تعبئة الموارد من الغير [2]	10,596	10,831	10,826	10,206	11,671
القروض المشتركة	3,475	3,647	4,989	5,824	7,745
مبادرات المؤسسة وغيرها	3,311	3,693	3,370	2,857	2,619
صناديق شركة إدارة الأصول	248	244	50	388	263
تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية [3]	3,562	3,246	2,417	1,137	1,044
إجمالي ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل	23,166	23,305	21,961	19,126	23,301
ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل					
الارتباطات السنوية[4]	9,659	8,195	6,469	5,764	7,398
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	13,198	11,438	10,518	9,074	11,149
القروض المشتركة	2,589	1,309	2,231	2,510	1,984
إجمالي مدفوعات الاستثمار	15,787	12,747	12,749	11,584	13,133
إجمالي استثمارات المحفظة[5]					
عدد الشركات	1,848	1,822	1,880	1,930	1,977
لحساب المؤسسة الخاص	63,763	64,092	58,650	58,847	57,173
القروض المشتركة	15,235	15,658	16,161	15,787	16,210
مجموع استثمارات المحفظة	78,998	79,750	74,811	74,635	73,383
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	250.6	244.0	274.4	295.1	273.4
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[6]	%51	%54	%57	%59	%57

1. تشمل ارتباطات الاستثمار: ارتباطات استثمار طويلة الأجل وارتباطات استثمار قصيرة الأجل.

2. تُعرف "تعبئة الموارد الأساسية من الغير" بأنها- التمويل الذي تقدمه جهات أخرى خارج المؤسسة أو ترتيبات المشاركة في تحمل المخاطر التي تدخل فيها المؤسسة على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة لصالح إحدى الجهات المتعاملة معها. ويُستبعد مبلغ 895 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.

3. تشتمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على التمويل الخاص الذي تمت تعبئته من الغير من أجل شراكات بين القطاعين العام والخاص نتيجة لدور المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات التمويل المؤسسي للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتنويع عملياتها وإعادة هيكلتها، أو اجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.

4. عكس التقرير السنوي للسنة المالية 2020 متوسط الرصيد غير المسدد من التمويل قصير الأجل للسنوات المالية 2017-2019. واستخدم التقرير السنوي للسنة المالية 2021 ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل للسنوات المالية 2017-2021. وفي التقرير السنوي للسنة المالية 2020، بلغت ارتباطات الاستثمار قصيرة الأجل المسجلة 6473 مليون دولار، لكن تم تعديل هذا الرقم إلى 6469 مليون دولار. ويشمل التمويل قصير الأجل: برنامج تمويل التجارة العالمية وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية.

5. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة. واعتباراً من الأول من يوليو/تموز 2018، ولمواكبة التغيّر في المعايير المحاسبية التي تؤثر في طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة "Portfolio Exposure"، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلاً من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، تتعذر مقارنة استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 فصاعداً بشكل مباشر بالسنوات السابقة.

6. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

صافي الدخل (الخسارة)

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2022	2021	2020	2019	2018
صافي الدخل (الخسارة)[1]	(464)	4,209	(1,672)	93	1,280
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	–	213	–	–	80
الدخل (الخسارة) قبل احتساب المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	(464)	4,422	(1,672)	93	1,360
مجموع الأصول	99,010	105,264	95,800	99,257	94,272
الاستثمارات	44,093	44,991	41,138	43,462	42,264
النسب الرئيسية					
نسبة السيولة الإجمالية	%111	%114	%96	%104	%100
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال	1.6	2.1	2.2	2.2	2.5
رأس المال المتاح (بمليارات الدولارات)	32.5	30.7	28.2	27.8	24.7
رأس المال المطلوب (بمليارات الدولارات)	20.1	20.5	20.3	21.8	20.1
إجمالي الاحتياطي المُخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات	%4.4	%4.9	%6.3	%4.7	%5.1

1. يتعذر مقارنة النتائج المالية بشكل مباشر مع الفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد (ASU 2016-01) في 1 يوليو/تموز 2019، مما أسفر عن تسجيل جميع الأرباح والخسائر غير المحققة من استثمارات أسهم رأس المال في صافي الدخل منذ السنة المالية 2019.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2022

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	250.6	%100
حسب المناطق		
أفريقيا	98.7	%39
على الصعيد العالمي	31.2	%12
شرق آسيا والمحيط الهادئ	28.9	%12
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	26.1	%10
جنوب آسيا	20.0	%8
أوروبا	19.9	%8
الشرق الأوسط	14.9	%6
آسيا الوسطى وتركيا	10.9	%4
حسب مجالات العمل		
قطاعات (صناعات) مؤسسة التمويل الدولية	169.7	%68
مجموعة المؤسسات المالية	*62.3*	*%25*
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	*44.0*	*%18*
الخدمات الاستشارية للمعاملات	*35.1*	*%14*
البنية التحتية والموارد الطبيعية	*22.6*	*%9*
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	*5.7*	*%2*
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الممارسات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة	28.9	%12
العمل الاستشاري الإقليمي المتعلق بتهيئة الأسواق	52.0	%21

”فقد صرنا داخل واقع جديد يتطلب شراكات جديدة وأنماط تفكير خلاقة تمهد الطريق لبناء مستقبل أكثر استدامة وقدرة على الصمود وشمولاً للجميع“.

مختار ديوب، المدير المنتدب لشؤون مؤسسة التمويل الدولية

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2022

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2022

المجموع	12,569	%100.00

حسب الصناعات

الأسواق المالية	6,189	%49.24
البنية التحتية	1,596	%12.70
الصناعات التحويلية	1,093	%8.69
الصحة والتعليم	809	%6.44
صناديق الاستثمار	765	%6.09
الصناعات الزراعية والغابات	706	%5.62
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	656	%5.22
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	655	%5.21
الموارد الطبيعية[1]	100	%0.80

حسب المناطق

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,164	%25.17
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,965	%23.59
أفريقيا	2,643	%21.02
جنوب آسيا	1,605	%12.77
آسيا الوسطى وتركيا	1,024	%8.15
أوروبا	906	%7.20
الشرق الأوسط	254	%2.02
على الصعيد العالمي	8	%0.07

حسب المنتجات

القروض[2]	10,190	%81.07
أسهم رأس المال[3]	1,622	%12.90
الضمانات	720	%5.72
منتجات إدارة المخاطر	38	%0.30

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في قطاعات النفط والغاز والتعدين.
2. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
3. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2022 [4]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2022

المجموع	63,763	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	24,312	%38
البنية التحتية	9,058	%14
صناديق الاستثمار	6,605	%10
الصناعات التحويلية	4,471	%7
الصحة والتعليم	4,037	%6
الصناعات الزراعية والغابات	3,951	%6
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	3,826	%6
تمويل التجارة	3,406	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	2,644	%4
الموارد الطبيعية[1]	1,451	%2

حسب المناطق[5]

أفريقيا	13,345	%21
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,956	%20
شرق آسيا والمحيط الهادئ	12,593	%20
جنوب آسيا	8,637	%14
على الصعيد العالمي	5,641	%9
آسيا الوسطى وتركيا	4,357	%7
أوروبا	3,620	%6
الشرق الأوسط	2,614	%4

حسب المنتجات

القروض[2]	44,011	%69
أسهم رأس المال[3]	14,504	%23
الضمانات	4,883	%8
منتجات إدارة المخاطر	364	%1

4. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض المتعلقة باستثمارات المؤسسة في الديون؛ (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال؛ (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
5. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

تعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلدٍ، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية.

مؤسسة التمويل الدولية | IFC
مجموعة البنك الدولي
تهيئة الاسواق لخلق الفرص

2121 PENNSYLVANIA AVENUE, NW
WASHINGTON, DC 20433 USA

تابعونا

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية: ifc.org
فيسبوك: facebook.com/IFCwbg
تويتر: twitter.com/IFC_org
لينكيدان: linkedin.com/company/IFClinkedin
يوتيوب: youtube.com/c/InternationalFinanceCorporation
انستغرام: instagram.com/ifc_org/